

تبريرات حول إسناد شهادة رفع اليد قبل استكمال خلاص الفروض.

ويتبين من خلال أعمال التفتيش التي أجرتها قوات الأمن بمكتب المدعو (ع. س) وجود ملف يتضمن وثائق تتعلق بعملية اقتناة قطعة أرض وفواتير بناء وتجهيز تم خلاص بعضها على ميزانية رئاسة الجمهورية، بما يؤكد الدور الذي لعبه هذا الأخير ك وسيط بين (ل.ط) ومختلف الهيأكل المتدخلة في الموضوع.

ويتبين من خلال مجموع الوثائق المتوفرة لدى اللجنة وجود تجاوزات خطيرة في ما يتعلق بطريقة بناء الإقامة على الأرض، حيث تم استعمال موارد عمومية وامتيازات جبائية بصورة غير مشروعة وذلك كما لي :

- أعطيت تعليمات للشركة لتوريد مواد رخام وخزف وتجهيزات صحية ومساعد بما قدره 553580,885 دينار قامت مصالح الرئاسة بخلاص قسط منها يقدر بـ . 295.000 دينار و تمكين هذه الواردات من امتيازات جبائية وديوانية.
- أسد الديوان الوطني التونسي للسياحة (إدارة النهوض بالإستثمارات) لشركة الدراسات والتهيئة مارينا الحمامات الجنوبية شهادة لإنجاز "إقامة سياحية صنف رفيع مماثلة لنزل 4 نجوم" وذلك بغرض التمتع بصورة غير شرعية بالإمتيازات الجبائية الموظفة على توريد المواد التي تم استعمالها لإنجاز الإقامة لفائدة (ل.ط)
- يتبيّن من خلال الوثائق التي قدمها المزود "ورشة الجنوب لتجارة الأيمتيوم" وخاصة منها شهادات الخصم من موضوع الأشغال، ملكية

خاصة لـ (ل.ط) وان جانبا من المستحقات تم قبضها نقدا . كما ان مفأولة البناء تم دفع مستحقاتها نقدا دون توظيف الضرائب والخصم من الموارد بعنوان الأداءات والمساهمات الإجتماعية.

■ يتبين أن تعاونية سلك أمن الدولة والشخصيات الرسمية قد سلمت مبلغ 30 ألف دينار لشراء رخام للإقامة. كما أن مصالح رئاسة الجمهورية قد تكفلت بالإعداد المادي ومتابعة إنجاز الأشغال ومتابعة خلاص المزودين. ويلاحظ أن عددا من المراسلات موجهة إلى شخص المدعو مدير الأمن الرئاسي (ع.س) بما يؤكد إشرافه على إنجاز المشروع.

ومن جهة أخرى يؤكد تقرير هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية وتصريحت المدير العام للشركة (ع.د) أن مصالح الرئاسة قد وضعت اليد على العديد من مكونات مشروع مارينا حمامات لذرائع أمنية تتعلق بحماية الإقامة التي شيدتها (ل ط) بالمكان. ويتعلق الأمر بالشقة عدد 1121 والمجمع التجاري عدد G

.12

ويستخلص مما سبق بيانه أن (ل.ط) قد استغلت منصب زوجها رئيس الدولة السابق لجبر شركة الدراسات والتهيئة مارينا الحمامات على بيعها أرضا تمسح 3500 مترا بصورة شبه مجانية. وضغطت على مؤسسات مالية تونسية لتسوية وضعية العقار واستعملت وسائل الدولة ومواردها والإمتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسات السياحية لتشييد بناء على هذه الأرض، بما يشكل إستيلاء على الأموال العمومية وإضرار بمصالح الإدارة. وقد لعب المدعو (ع.س) مدير الأمن الرئاسي دور الوسيط في هذه العمليات بما يجعله شريكا في هذه الأفعال المشبوهة.

ويلاحظ أن تحمل كل من رئاسة الجمهورية وشركة الدراسات والتهيئة مارينا الحمامات وتعاونية سلك أمن الدولة والشخصيات الرسمية لنفقات بعنوان